استراتيجيات تنفيذ العدالة المكانية

ترجمة تصرف
أ.د. مضر خليل عمر

5.التخطيط والتصميم الحضري الشامل

5.1التخطيط الاستراتيجي التشاركي الديمقراطي

يُعد التخطيط الاستراتيجي التشاركي الديمقراطي نهجاً للتنمية الحضرية يركز على المشاركة الفعالة لمجموعة واسعة من الأطراف المعنية في عملية صنع القرار (Forester, 1999; Healey, 1996a, 1996b, 1997; Innes, 1995; Innes & Booher, 2018) . ويسعى هذا المنظور إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على التخطيط من خلال ضمان الاستماع إلى أصوات جميع أفراد المجتمع -بما في ذلك الفئات الأقل تمثيلاً- وأخذها بالحسبان عند صياغة السياسات والخطط والتصاميم. والهدف من ذلك هو خلق بيئات حضرية أكثر إنصافاً واستدامة ومرونة، وذلك من خلال الرؤية الجماعية، والتصميم المشترك، والتخطيط المشترك.

دمج السياسات والتخطيط والتصميم مع الرؤية الجماعية والتصميم المشترك والتخطيط المشترك

يعمل التخطيط الاستراتيجي التشاركي الديمقراطي على دمج السياسات والتخطيط والتصميم، من خلال ترسيخ الرؤية الجماعية، والتصميم المشترك، والتخطيط المشترك كعمليات تكرارية ومترابطة. وبدلاً من التعامل مع صياغة السياسات، والتخطيط المكاني، وتنفيذ التصاميم كمجالات تقنية منفصلة، ينظر هذا النهج إليها كممارسات مترابطة تشكّل بعضها البعض، ويجب أن تُصاغ من خلال مشاركة شاملة قائمة على الحوار. تُمكّن الرؤية الجماعية المجتمعات من التعبير عن أهدافها وقيمها المشتركة، مما يربط أطر السياسات بتطلعات ذات دلالة محلية (Innes & Booher, 2018). أما التصميم المشترك فيوسع نطاق هذه العملية ليشمل الشكل المكاني؛ حيث تصبح البيئة المادية وسيطاً تتجسد من خلاله النوايا الجماعية بشكل ملموس (Friedmann, 2011). يعمل التخطيط التشاركي (أو التخطيط المشترك) على تفعيل هذه الرؤى من خلال مواءمة الأدوات القانونية، والترتيبات المؤسسية، والاستراتيجيات المكانية، بطرق تتسم بالعدالة الإجرائية وتستجيب لخصوصية السياق (Forester, 1999).

يتحدى هذا النموذج المتكامل النماذج التكنوقراطية التقليدية عبر إعادة توزيع السلطة المعرفية، وإضفاء الشرعية على أشكال المعرفة القائمة على التجربة والمكان -والتي غالباً ما تكون مهمشة- في عملية إنتاج الحيز المكاني (Sandercock, 2003; Watson, 2006). كما يبرز هذا النموذج دور "الفاعلية العلائقية" (relational agency)، مدركاً أن المخرجات المكانية لا تنشأ فقط عن الخطط أو السياسات، بل عن التفاعلات الديناميكية بين المؤسسات والمجتمعات والتصورات المكانية (Healey, 1997). وبذلك، يتحول التخطيط إلى شكل من أشكال التعلم المؤسسي؛ حيث لا يعد الإنتاج المشترك مجرد عملية تشاورية عابرة، بل التزاماً مستمراً بالتفاوض حول المصالح المتنوعة وطرق المعرفة المختلفة (Swyngedouw, 2005). إن دمج السياسات والتخطيط والتصميم عبر آليات تشاركية لا يمثل مسألة منهجية فحسب، بل هو مسألة أخلاقية أيضاً؛ إذ يستجيب مباشرةً للضرورة المعيارية التي تقتضي التخطيط "مع" المجتمعات بدلاً من التخطيط "من أجلها". وكما تشير فاراناك ميرافتاب (Faranak Miraftab, 2009)، فإن التخطيط الموجه نحو تحقيق العدالة يجب أن يتبنى كلاً من مساحات المشاركة "المُدعى إليها" (invited spaces)

و"المُبتكرة" (invented spaces)، مع الإقرار بأن القدرة على إحداث تغيير غالباً ما تنبع من خارج الهياكل المؤسسية الرسمية. وفي هذا السياق، لا يُعد التخطيط الاستراتيجي التشاركي الديمقراطي مجرد إجراءٍ شمولي، بل مشروعاً سياسياً يهدف إلى إعادة تشكيل علاقات القوة في عملية إنتاج الحيز الحضري.

تكامل السياسات

يشير تكامل السياسات إلى المواءمة المتعمدة بين أهداف التخطيط، والأدوات التنظيمية، واستراتيجيات التنمية، وبين الاحتياجات والقيم والتطلعات التي يتم التعبير عنها من خلال العمليات التشاركية. وعلى النقيض من صنع السياسات القطاعية المنعزلة، تهدف أطر السياسات المتكاملة إلى التنسيق عبر مجالات متعددة — كالإسكان، والتنقل، والبيئة، والتنمية الاقتصادية— لضمان أن تعكس التدخلات المكانية أجندات حضرية شاملة ومتكاملة(Dorado-Rubín et al., 2025; Nadin et al., 2019) . ولا يتطلب هذا تنسيقاً تقنياً فحسب، بل يستلزم التزاماً معيارياً بترسيخ الإنصاف والعدالة كمبادئ توجيهية عبر طيف السياسات بأكمله. إذ ينبغي للسياسات ألا تكتفي بالاستجابة للظروف القائمة فحسب، بل يجب أن تكون أطراً إبداعية تحوّل الرؤى المستقبلية —التي جرى تصورها بشكل جماعي— إلى أدوات عملية لإحداث تحولات مكانية (Healey, 2006) .

يعتمد تكامل السياسات الفعال على القدرة المؤسسية والإرادة السياسية لتجاوز التشرذم في الاختصاصات، والتغلب على جمود الإجراءات البيروقراطية الراسخة (Jordan & Lenschow, 2010) . وفي هذا السياق، يقدم التخطيط التشاركي مدخلات جوهرية؛ ليس بوصفه مجرد استشارة صورية، بل كوسيلة لضمان صياغة السياسات استناداً إلى رؤى معرفية متنوعة ومعارف مرتبطة بسياقاتها المحلية. وعند دمج الرؤى المُنتجة تشاركياً في مرحلة مبكرة من دورة السياسات، فإنها تتيح تبني نهج "الحوكمة الاستباقية"، وهي حوكمة أكثر قدرة على التعامل مع التعقيد، وحالة عدم اليقين، والتنوع الاجتماعي (Vigar, 2007) . علاوة على ذلك، يتطلب تكامل السياسات "القدرة على المراجعة الذاتية(reflexivity) "؛ أي التقييم المستمر وإعادة ضبط آثار السياسات من خلال آليات تغذية راجعة شاملة، تضمن المساءلة تجاه المجتمعات المتأثرة(Sabel & Zeitlin, 2012) .

وعليه، يُعد تكامل السياسات استراتيجية سياسية تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مطالب العدالة المكانية. يُرسّخ هذا النهج أخلاقياتٍ إجرائيةً تتيح لأصواتٍ متنوعةٍ ليس فقط صياغةَ تصميم التدخلات الحضرية، بل أيضاً تحديد القواعد والمعايير والأولويات التي تحكمها. وبهذه الطريقة، يعمل تكامل السياسات كجسرٍ يربط بين العمليات التشاركية والنتائج الملموسة، مما يضمن ألا تكون العدالة مجرد فكرةٍ لاحقة، بل ركيزةً هيكليةً في الحوكمة الحضرية.

التخطيط

لا يقتصر التخطيط -ضمن إطارٍ استراتيجيٍّ تشاركيٍّ ديمقراطيٍّ- على الجانب التقني المتمثل في إعداد السياسات المكانية (أي أدوات السياسة التي تنظم وتضبط وتشكّل استخدام الحيّز المكاني وتطويره وإدارته)، بل هو عمليةٌ جماعيةٌ وتكراريةٌ وتنافسيةٌ تهدف إلى صياغة المستقبل بشكلٍ مشترك. وينطوي هذا النهج على إشراك الأطراف المعنية -بمن فيهم السكان، ومنظمات المجتمع المدني، والمخططون، وصنّاع السياسات- في بلورة الأهداف طويلة المدى، وتحديد الاستراتيجيات المكانية والسياسية اللازمة لتحقيقها. وبدلاً من التعامل مع الخطط بوصفها مخططاتٍ جاهزةً يضعها الخبراء، يُنظر إلى التخطيط هنا كممارسةٍ قائمةٍ على العلاقات، تتشكل بفعل معارف متنوعة، ومصالح متضاربة، وقيمٍ خاضعةٍ للتفاوض؛ وهو ما يُعرف بـ **"التخطيط**

التواصلي" وفقاً لمفهوم باتسي هيلي .(Healey, 1997) وهكذا، يتحول التخطيط الاستراتيجي إلى مساحةٍ للمداولة، حيث لا تُفرض الأولويات مسبقاً، بل تُصاغ بشكلٍ مشتركٍ من خلال الحوار، والاختلاف في الرأي، والتوصل إلى تسويات(Forester, 1999; Innes & Booher, 2018) .

والأهم من ذلك، أن التخطيط الاستراتيجي في ظل هذا النموذج لا يقتصر على وضع الخطط المكانية فحسب، بل يتسم بالمرونة والانفتاح، مما يجعله قادراً على الاستجابة للظروف الاجتماعية والسياسية المتغيرة وللاحتياجات المجتمعية الناشئة. وهو يتعامل مع عملية إنتاج الحيّز المكاني بوصفها عمليةً ديناميكيةً وتنافسيةً ومتجذرةً في النسيج الاجتماعي، تتشكل بفعل موازين القوى، والهوية، والعمل الجماعي. يتطلب ذلك آليات مؤسسية قوية تضمن المشاركة المستمرة والمراقبة والمراجعة، وتكفل بقاء الخطط خاضعة للمساءلة أمام الأشخاص الذين تؤثر عليهم (Friedmann, 1987; Legacy, 2017). وبناءً على ذلك، يصبح التخطيط واجهة ديناميكية بين الرؤية والعمل، والتصميم المؤسسي والعمل الشعبي المباشر، وسيطًا بين التطلعات المكانية والأنظمة القانونية والمالية والسياسية التي تُحدد كيفية تحقيقها. وبهذا الإطار، يُعاد تصور التخطيط لا كفعل تنبؤ أو سيطرة، بل كمشروع سياسي جماعي يرتكز على العدالة والتعددية والرعاية.

عمليات التخطيط التشاركي

تؤكد عمليات التخطيط التشاركي، كما هو مُؤطر ضمن التوجه التواصلي في التخطيط الذي دعا إليه منظرون مثل باتسي هيلي، وجوديث إينيس، وجون فورستر، على الدور المحوري للحوار والتعاون وبناء التوافق في التخطيط والتنمية الحضرية. يتحدى هذا النهج نماذج التخطيط التقليدية من أعلى إلى أسفل من خلال الدعوة إلى عملية أكثر شمولاً وديمقراطية، حيث يشارك أصحاب المصلحة المتنوعون بما في ذلك أفراد المجتمع والخبراء و صناع السياسات، بنشاط في صياغة نتائج التخطيط. يجادل كل من هيلي (هيلي، 1996أ، 1996ب، 1997،(2003 ، وإينيس (إينيس، 1995، 1998؛ إينيس وبوهر،1999؛ إينيس وبوهر، 2018)، وفوريستر (فورستر،1978 ، 1989، (1999، وغيرهم، بأن التخطيط الفعال لا يمكن تحقيقه فقط من خلال الخبرة الفنية أو الإجراءات البيروقراطية بل يتطلب إنشاء مساحات تواصل يتم فيها الاعتراف بقيم واحتياجات ومعارف جميع المشاركين ودمجها في عملية التخطيط.

يتماشى هذا التحول نحو التخطيط التواصلي مع نظريات الحوكمة متعددة المراكز التي دعت إليها إلينور أوستروم، والتي سنناقشها بمزيد من التفصيل في هذا النص. ويسعى هذا التحول إلى تعزيز التفاهم المتبادل والاتفاق بين أصحاب المصلحة من خلال الحوار المستمر والتفاوض والتأمل، مما يجعل عملية التخطيط أكثر شفافية ومرونة واستجابة لتعقيدات الحياة الاجتماعية. ومن خلال إعطاء الأولوية لأصوات وتجارب الفئات المهمشة في كثير من الأحيان في عمليات التخطيط، يهدف التخطيط التشاركي ضمن هذا الإطار التواصلي إلى تحقيق العدالة المكانية وبيئات حضرية أكثر عدلاً واستدامة. ويتماشى هذا النهج مع الأهداف الأوسع للاستدامة الاجتماعية، حيث لا يقتصر على معالجة التحديات الحضرية المباشرة فحسب، بل يسعى أيضاً إلى تمكين المجتمعات وبناء رأس المال الاجتماعي من أجل المرونة والرفاه على المدى الطويل.

التصميم

يُعدّ التصميم، ضمن إطار التخطيط الحضري الشامل والديمقراطي، تعبيرًا ماديًا عن القيم السياسية والهويات الثقافية والعلاقات الاجتماعية .ويشمل ذلك **تشكيل الشكل المادي للبيئات الحضرية**، مثل المساحات العامة، وشوارع المدن، والمساكن، والبنية التحتية، بطرق وظيفية وشاملة، وتعكس تجارب معيشية متنوعة. وتتحدى عمليات التصميم التشاركي النظرة التقليدية للمصمم كخبير منفرد، وتضع التصميم بدلًا من ذلك

كممارسة تعاونية تُنتج بالتعاون مع المجتمعات، لا سيما تلك المهمشة تاريخيًا أو المستبعدة من تشكيل البيئة المبنية (سانوف، 1999). ويعيد هذا التحول صياغة تصميم الفضاء الحضري ليس فقط كمشكلة تقنية لتشكيل الشكل، بل كموقع للتفاوض حول الوصول والهوية والظهور (أوان وآخرون، 2011).

إن إشراك الجمهور في التصميم الحضري يتجاوز مجرد الاستشارة ليشمل منهجيات التصميم التشاركي، حيث يشارك المستخدمون في جميع مراحل عملية التصميم، بدءًا من توليد الأفكار وصولًا إلى التنفيذ. تعزز هذه المناهج العدالة المكانية من خلال دمج العدالة الاعترافية في النسيج المادي للمدن، مما يضمن أن تتناغم المساحات مع الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكانها (ميسن، 2011). كما يعزز التصميم التشاركي مبادئ التصميم الشامل وعدالة التصميم، ويعالج الحواجز المتعلقة بالتنقل، والجنس، والعمر، والقدرات الحسية وتعزيز بيئات تتسم بسهولة الوصول، والأمان، وتوفير مساحة داعمة ومؤكدة للهوية للجميع(Costanza-Chock, 2020; Imrie & Hall, 2001) .

ومن منظور نقدي، ينبغي للتصميم أيضاً أن يتعامل مع "سياسات الجماليات" المتعلقة بالشكل العمراني. فقرارات مثل الحجم، والمواد المستخدمة، واللغة البصرية ليست أبداً قرارات محايدة سياسياً؛ بل هي تعبير عمن ينتمي إلى المكان، وما يحظى بالتقدير فيه، وكيف تتوزع القوة في الحيز المكاني (Rendell, 2006) . وبناءً عليه، يسعى التصميم التشاركي القائم على مبادئ العدالة إلى مقاومة الجماليات الإقصائية أو تلك التي تفرض نمطاً موحداً ـــوهي غالباً ما ترتبط باستراتيجيات "العلامة التجارية الحضرية (urban branding)" في ظل النيوليبراليةـــ وذلك من خلال إبراز سرديات مكانية متعددة، ودعم ممارسات "صناعة المكان (place-making)" المتجذرة في الثقافات المحلية والذاكرة الجماعية(Hou, 2010) . وفي هذا السياق، لا يقتصر دور التصميم على كونه أداة للتدخل في الحيز المكاني فحسب، بل يصبح وسيلة للتعبير الديمقراطي، مما يعزز "الحق في المدينة" من خلال التجربة اليومية للبيئة العمرانية.

رسم الرؤى الجماعية

يُعدّ رسم الرؤى الجماعية (Collective visioning) مرحلة جوهرية في التخطيط الاستراتيجي الديمقراطي التشاركي؛ إذ يوفر مساحة للحوار والنقاش تتيح لمختلف الأطراف صياغة تطلعاتهم طويلة المدى لمدينتهم بشكل مشترك. ولا يقتصر هذا العمل على كونه إجراءً رمزياً أو تمهيدياً، بل يؤدي دوراً جوهرياً في تشكيل مستقبل المدن، من خلال مواءمة جهود التخطيط مع القيم المشتركة، والاحتياجات الاجتماعية، والتصورات المستمدة من الواقع المحلي(Forester, 1999; Healey, 1997) . وهو يجمع بين مختلف المعنيين ـــكالسكان، ومنظمات المجتمع المدني، والمخططين، والخبراء، والمسؤولين الحكوميينـــ ليشاركوا معاً في صياغة التحول العمراني. من خلال الحوار المُيسَّر، وسرد القصص، ورسم الخرائط المكانية، تُبرز عملية "صياغة الرؤية الجماعية (collective visioning) "المعارف المجتمعية، وتُعزز بناء سردية مشتركة حول ماهية المستقبل الحضري العادل والشامل والمرغوب فيه (فريدمان، 2011؛ ساندركوك وليسيوتيس، 2003).

تكمن قوة صياغة الرؤية الجماعية في أبعادها الإبداعية والوجدانية؛ فهي تدعو المشاركين إلى تخيل احتمالات تتجاوز القيود الراهنة، مما يفتح المجال أمام سرديات مناهضة للهيمنة وتفكيرٍ طوباوي (فريدمان، 2000؛ كونينغ وديك، 2021). وهذا ما يجعلها ذات أهمية خاصة في سياقات الظلم التاريخي، حيث يمكن للمجتمعات المُهمَّشة طرح مطالب تتحدى منطق التنمية السائد. كما أن صياغة الرؤية -عندما تتم بطريقة شاملة- تُعزز العدالة الإجرائية من خلال بناء الثقة، والتفاهم المتبادل، والفاعلية السياسية بين المشاركين (إينيس وبوهير، 1999). ومع ذلك، يُحذِّر الباحثون من أن ممارسات صياغة الرؤية قد تتحول إلى طقوسٍ

مُجرَّدة من مضمونها السياسي، ما لم تكن جزءاً من عمليات مؤسسية قادرة على تحويل التطلعات الجماعية إلى سياسات ملموسة ومخرجات تصميمية على أرض الواقع (ليغاسي، 2017).

لذا، ولكي تكون صياغة الرؤية الجماعية ذات مغزى، ينبغي أن تتسم بكونها عملية تكرارية، ومفتوحة النهايات، ومدعومة مؤسسياً، بحيث تتطور الرؤى استجابةً للظروف المتغيرة والأصوات الجديدة. كما يجب أن تراعي ديناميكيات القوة، لضمان عدم هيمنة المجموعات المتنفذة على العملية، ولتمكين المجتمعات المُهمَّشة من تحديد أولوياتها وفقاً لمنظورها الخاص وبلغتها الخاصة. وبهذا المعنى، لا تقتصر صياغة الرؤية الجماعية على تخيل المستقبل فحسب، بل تُعدُّ فعلاً سياسياً لاستعادة الحق في تعريف المدينة، وتضع الأساس القيمي لممارسات تخطيطية ترتكز على الإنصاف، والاعتراف، والعدالة المكانية.

التخطيط التشاركي والحَوْكَمة متعددة المراكز

يتقاطع التخطيط التشاركي مع مفاهيم الحَوْكَمة متعددة المراكز من خلال تركيزه على الشمولية، وتنوع الأصوات، واللامركزية في سلطة اتخاذ القرار. وتشير الحَوْكَمة متعددة المراكز ـــوهو مفهوم شاع بفضل إلينور أوستروم (1990، 2005)ـــ إلى تنظيم الحَوْكَمة عبر مراكز سلطة متعددة تعمل بشكل مستقل، ولكنها في الوقت ذاته تعتمد على بعضها البعض. ويُقدِّر هذا النموذج مساهمات مختلف أصحاب المصلحة على مختلف المستويات والنطاقات الإدارية، بدءاً من جمعيات الأحياء والمجالس البلدية وصولاً إلى الهيئات الإقليمية والمؤسسات العابرة للحدود؛ وذلك إدراكاً بأن التحديات المعقدة -مثل التفاوت المكاني، والتكيف مع التغير المناخي، وإدارة البنية التحتية- لا يمكن معالجتها بفعالية من قِبل جهة إدارية واحدة.

نقاط التقاطع بين التخطيط التشاركي والحوكمة متعددة المراكز

في سياق العدالة المكانية، تكتسب العلاقة بين التخطيط التشاركي والحوكمة متعددة المراكز أهمية بالغة. فالتخطيط التشاركي يرسخ التزامات معيارية تجاه العدالة الإجرائية، ويضمن للمجتمعات المتأثرة صوتاً وتأثيراً في القرارات التي تشكّل بيئاتها المكانية. أما الحوكمة متعددة المراكز، فتُوفر البنية المؤسسية التي تتيح ممارسة هذه الأصوات بشكل فعّال، وذلك من خلال توزيع السلطة وتمكين المداولات عبر مراكز متعددة للحوكمة(Ostrom, 2010a, 2010b; Swyngedouw, 2005) . ولا يقتصر أثر ذلك على تعزيز شرعية عمليات التخطيط واستجابتها فحسب، بل يدعم أيضاً "مبدأ التبعية(subsidiarity) "، الذي يقضي باتخاذ القرارات على المستوى الأقرب أو الأكثر محلية بما يتناسب مع طبيعة المسألة المطروحة.

وعلاوة على ذلك، عندما تُصمم الحوكمة متعددة المراكز مع مراعاة تباينات القوى، فإنها يمكن أن تعزز ترتيبات مؤسسية تتسم بالمرونة والقدرة على المراجعة الذاتية، وتكون قادرة على دمج أشكال متنوعة من المعرفة -بما في ذلك المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية- في عملية صنع القرار المكاني (Pahl-Wostl & Knieper, 2014) . وبهذا، يقدّم التفاعل بين التخطيط التشاركي والحوكمة متعددة المراكز إطاراً قوياً لإرساء ديمقراطية إنتاج المكان، مما يتيح للمواطنين والمجتمعات ليس فقط المشاركة في تشكيل النتائج، بل أيضاً في صياغة القواعد المؤسسية التي تُحدد تلك النتائج.

1- **اللامركزية والتمكين:** يدعو كل من التخطيط التشاركي والحوكمة متعددة المراكز إلى لامركزية سلطة اتخاذ القرار، وتمكين المجتمعات المحلية ووحدات الحكم الأصغر من المشاركة في العمليات التي تؤثر عليها. وتضمن هذه اللامركزية أن تكون الحوكمة أكثر استجابة للاحتياجات والظروف المحددة للمجتمعات المتنوعة.

2- **التنوع والشمول:** يعكس تركيز التخطيط التشاركي على إشراك طيف واسع من أصحاب المصلحة في عملية التخطيط، إدراكَ الحوكمة متعددة المراكز لأهمية وجود سلطات حكم متعددة. ويُقدِّر كلا النهجين تنوع

وجهات النظر والخبرات التي يطرحها مختلف أصحاب المصلحة، مما يمهد الطريق للوصول إلى حلول أكثر شمولاً وتكاملاً للتحديات الحضرية والبيئية.

3- **التعاون والتنسيق**: في ظل نظام حوكمة متعدد المراكز، يتعين على مراكز اتخاذ القرار المختلفة التنسيق والتعاون لمعالجة القضايا المعقدة بفعالية. ويعزز التخطيط التشاركي روحاً مماثلة من التعاون من خلال الجمع بين مختلف الأطراف المعنية -بما في ذلك الجهات الحكومية، والمجموعات المجتمعية، والأفراد- للمشاركة في صياغة حلول التخطيط الحضري.

4- **القدرة على التكيف والتعلم**: يؤكد كلا النهجين على أهمية القدرة على التكيف والتعلم من التجارب والممارسات المتنوعة. فالتخطيط التشاركي يتيح مرونة في التعامل مع التحديات الحضرية، كونه يدمج الآراء والرؤى المستمدة من أفراد المجتمع وأصحاب المصلحة. وبالمثل، تشجع الحوكمة متعددة المراكز على التجريب والتعلم من ممارسات الحوكمة المختلفة عبر مراكز متعددة، مما يؤدي إلى استراتيجيات إدارية مرنة وقابلة للتكيف.

5- **معالجة التعقيد**: تتطلب الطبيعة المعقدة للتحديات الحضرية والبيئية مناهج حوكمة لا تقتصر على الهياكل الهرمية الجامدة. يوفر كل من التخطيط التشاركي والحوكمة متعددة المراكز أطرًا لإدارة التعقيد من خلال توزيع السلطة، والمشاركة متعددة المستويات، ودمج أنظمة المعرفة والقيم المختلفة.

من خلال الجمع بين التخطيط التشاركي والحوكمة متعددة المراكز، يمكن للحوكمة الحضرية الافادة من نقاط قوة كلا النهجين: المشاركة والشمولية من القاعدة إلى القمة في التخطيط التشاركي، بالإضافة إلى المرونة والتنوع والإمكانات التعاونية لأنظمة الحوكمة متعددة المراكز. يوفر هذا التقاطع إطارًا قويًا لتحقيق حوكمة حضرية أكثر ديمقراطية وفعالية وعدالة، قادرة على معالجة التحديات المتعددة الأوجه للتوسع الحضري المعاصر والاستدامة. يوفر هذا التقاطع إطارًا قويًا لتحقيق حوكمة حضرية أكثر ديمقراطية وفعالية وعدالة، قادرة على معالجة التحديات المتعددة الأوجه للتوسع الحضري المعاصر والاستدامة.

تحديات التخطيط التشاركي

بينما يُحتفى على نطاق واسع بالتوجه التواصلي في التخطيط، مع تركيزه على العمليات التشاركية، لما له من إمكانات في دمقرطة التخطيط الحضري، فقد واجه أيضًا العديد من الانتقادات. ويجادل النقاد بأن فكرة التخطيط التشاركي المثالية غالبًا ما يصعب تطبيقها عمليًا بسبب القيود المؤسسية، ونقص الموارد، وديناميات السلطة الراسخة. وكما يشير ميرافتاب (2009) وبورسيل (2009)، فبينما ينتشر الخطاب التشاركي على نطاق واسع، غالبًا ما يتم تقويض الإدماج الحقيقي من خلال التخطيط التكنوقراطي ومنطق الحوكمة النيوليبرالية الذي يختزل المشاركة إلى مجرد إجراء شكلي. يُقيّد الجمود البيروقراطي، والجمود في الأطر المؤسسية، ومحدودية ميزانيات المشاركة العامة، قدرة المخططين على ضمان مشاركة عميقة ومستمرة للمواطنين (بوث، 2015؛ ليجاسي، 2017).

علاوة على ذلك، وكما يؤكد إينيس وبوهر (1999) وفينشتاين (2010)، فإن تيسير حوار شامل حقيقي أمر معقد، لا سيما عندما تواجه الفئات المهمشة عوائق هيكلية أمام المشاركة، مثل ضيق الوقت، ونقص المعرفة التقنية، أو انعدام الثقة في المؤسسات العامة. غالبًا ما تُعيد هذه الديناميكيات إنتاج أوجه عدم المساواة القائمة، محولةً عمليات المشاركة إلى ممارسات شكلية تُضفي الشرعية على نتائج محددة مسبقًا بدلًا من تغييرها. على الرغم من النوايا الحسنة في تحقيق الشمولية، إلا أن عمليات المشاركة قد تُعزز، دون قصد، أوجه عدم المساواة القائمة. يشير النقاد إلى أن أفراد المجتمع لا يملكون جميعًا القدرة أو الفرصة المتكافئة للمشاركة في التخطيط التشاركي، وذلك بسبب عوامل مثل الوقت والمعرفة والحواجز اللغوية والوضع

الاجتماعي والاقتصادي. وقد يؤدي ذلك إلى هيمنة الجماعات الأكثر فصاحةً وثراءً بالموارد أو ذات النفوذ السياسي على الخطاب، مما يُهمّش أصوات من يُفترض أن تُمكّنهم هذه العملية.

يشكك النقاد في فعالية التخطيط التشاركي في إحداث تغييرات أو تحسينات ملموسة في السياسات والمساحات الحضرية (فليفبيرج، 1998). ويجادلون بأنه بدون آلية واضحة لترجمة مدخلات المجتمع إلى إجراءات عملية، قد يصبح التخطيط التشاركي مجرد تمرين شكلي يرفع سقف التوقعات ولكنه يفشل في تحقيق نتائج ذات مغزى. ويُنتقد التركيز على التوافق في التخطيط التواصلي لاحتمالية تجاهله للصراعات المتأصلة واختلالات موازين القوى داخل المجتمعات (موف، 2013). يجادل النقاد بأن السعي نحو الإجماع قد يُسكت الأصوات المعارضة أو وجهات نظر الأقليات، متجاهلين حقيقة أن بعض قضايا التخطيط الحضري تنطوي على صراعات لا يمكن التوفيق بينها، والتي لا يمكن حلها بسهولة من خلال الحوار وحده. تتحدى شانتال موف المثل الأعلى لهابرماس للإجماع العقلاني من خلال اقتراح نموذج تنافسي للديمقراطية، حيث لا يُعد التنافس السياسي فشلاً للحوار، بل تعبيراً حيوياً عن التعددية والحيوية الديمقراطية. من وجهة نظرها، يُعد الصراع مكوناً أساسياً للسياسة، ولا يمكن القضاء عليه تماماً؛ المهم هو كيفية توجيه الصراع إلى أشكال مشروعة ومنظمة من الاختلاف بدلاً من الدعم ، تُقمع باسم الانسجام(Mouffe, 2005) .

عند تطبيق منظور "الصراع التنافسي (agonistic perspective) "الذي طرحته موف (Mouffe)على التخطيط، نجد أنه يدعو إلى إعادة التفكير في المشاركة؛ بحيث لا تُعد سعياً نحو التوافق، بل خلقاً لمساحات يمكن فيها للمصالح والهويات ووجهات النظر المتباينة أن تتواجه بشكل علني ومحترم. ويُقر هذا الطرح بأن النزاعات الحضرية -سواء كانت حول الأراضي، أو الموارد، أو الهوية، أو الذاكرة التاريخية- غالباً ما تكون متجذرة في تفاوتات هيكلية ورؤى معيارية متنافسة حول "المدينة الفاضلة". ومن هذا المنظور، يتحول التخطيط إلى ساحة للصراع الديمقراطي، حيث لا يتمثل الهدف في محو التناقضات، بل في مأسستها بطرق تتسم بالشمولية والشفافية والمساءلة. يتماشى هذا النهج بشكل وثيق مع متطلبات "العدالة القائمة على الاعتراف" و"العدالة الإجرائية"، مما يوفر أساساً أكثر صدقاً من الناحية السياسية وأكثر رسوخاً من الناحية الاجتماعية لممارسة التخطيط الحضري التشاركي.

قد يؤدي "التحول التواصلي (communicative turn) "إلى تجريد التخطيط من طابعه السياسي، من خلال تصويره كعملية تقنية محايدة قائمة على الحوار والتوافق، بدلاً من الاعتراف بالطبيعة السياسية المتأصلة في قرارات التنمية الحضرية وما يترتب عليها من نزاعات(Miraftab, 2004) .ومن شأن ذلك أن يصرف الانتباه عن التفاوتات الهيكلية وعلاقات القوة التي تشكّل المساحات الحضرية، مما قد يقلل من فرص تبني مقاربات أكثر جذرية لتحقيق العدالة المكانية. وعلى الرغم من أن مشاركة المواطنين غالباً ما تُطرح كونها ركيزة أساسية للتخطيط الديمقراطي، إلا أن الدراسات التجريبية والنظرية الحديثة تكشف عن فجوات متكررة بين الطموحات والنتائج الفعلية. وهناك تحديات مستمرة تفسر لماذا قد تخفق المبادرات التشاركية في تحقيق أهدافها أو تؤدي إلى نشوء حالة من التشكيك. فالعديد من العمليات التشاركية تعاني من ضعف الإقبال أو اقتصار الحضور على فئات بعينها؛ مما يعني أن جزءاً صغيراً فقط من السكان -غالباً ما يكون غير ممثل لبقية المجتمع- هو من يشارك فعلياً. ويؤدي هذا النمط إلى توجيه النقاشات لصالح المواطنين الأكثر قدرة على التعبير عن آرائهم، أو الأكثر امتلاكاً للموارد، أو الأكثر وعياً سياسياً، مما يعزز التفاوتات القائمة بالفعل(Tóbiás & Boros, 2025) .

عندما تجذب لجان المواطنين أو ورش العمل عدداً قليلاً من المشاركين، فإن ذلك يقوض شرعيتها وتأثيرها(Munarini, 2025) . وتُصاغ بعض الممارسات التشاركية بطرق توحي بالشمولية، لكنها في الواقع لا تمنح سوى قدر ضئيل من السلطة أو التأثير الفعلي. فقد خلصت مراجعة أجراها بارسونز وآخرون

(Parsons et al., 2025)حول المشاركة في التكيف مع تغير المناخ إلى أن العديد من العمليات التشاركية تعيد إنتاج اختلالات القوى القائمة؛ إذ تكتفي بمنح الأصوات المهمشة أدواراً استشارية، بينما تظل سلطة اتخاذ القرار النهائي في يد التكنوقراط. وبالمثل، يحذر سلايف وآخرون (Slaev et al., 2019) من أنه ما لم تُعد صياغة هذه الممارسات على مستوى بنيوي، فإنها تظل مجرد إجراءات شكلية تفتقر إلى القدرة على إحداث تغيير جوهري. تواجه الطموحات التشاركية تحديات تتمثل في الروتين المؤسسي الراسخ، والجمود البيروقراطي، وتشتت الصلاحيات بين الجهات المختلفة. وغالباً ما تقاوم هذه الهياكل التغيير الجوهري، مما يجعل من الصعب تحويل مساهمات المواطنين إلى تعديلات في الخطط أو إعادة توجيه للموارد. وفي دراسات الحوكمة المحلية، يوضح هولوم (Holum, 2022) أن التصميم المؤسسي لآليات المشاركة البلدية — كالقواعد الإجرائية الصارمة، على سبيل المثال — يحد من إمكانية ترجمة آراء المواطنين إلى إجراءات عملية.

تتطلب المشاركة توفير الوقت والموارد المالية، بالإضافة إلى التيسير والدعم اللوجستي. وغالباً ما يقلل المخططون من تقدير تكاليف المشاركة الفعالة، أو يفتقرون إلى الكوادر البشرية اللازمة لاستدامة العمليات طويلة الأمد. ويوثق توبياس وبوروس (Tóbiás & Boros, 2025) كيف يشكل نقص الموارد وضعف الحوافز عقبات كبيرة أمام مشاركة قوية وفعالة. علاوة على ذلك، ورغم ما تعد به أدوات المشاركة الرقمية من قدرة على الوصول إلى نطاق واسع من المشاركين، إلا أنها تواجه قيوداً تتعلق بإتاحة الوصول، ومستوى الإلمام بالتقنيات الرقمية، ومدى تمثيل المشاركين(Luo et al., 2025) . إن تكرار التجارب التي لا تؤدي فيها مساهمات المواطنين إلى التأثير على النتائج الفعلية يؤدي في نهاية المطاف إلى خيبة الأمل. ينظر المواطنون إلى جهود المشاركة كونها فراغات لا يرتدّ منها صدى؛ إذ تتلاشى مساهماتهم داخل الأنظمة البيروقراطية دون أن يلمسوا لها أي نتائج ملموسة(Hughes et al., 2025) . ومع مرور الوقت، تؤدي هذه الانطباعات إلى تراجع الرغبة في المشاركة في أي جهود مستقبلية. غالباً ما تنطوي التحديات الحضرية المعقدة -مثل النزاعات حول استخدام الأراضي، والتكيف مع التغير المناخي، والاستثمار في البنية التحتية- على موازنات صعبة بين مصالح متعددة، وقيود تقنية، وأولويات قطاعية متباينة. ولا تضمن المشاركة بحد ذاتها التوصل إلى حلول من الصراعات العميقة. ففي العديد من سياقات المشاركة، يتعين على المخططين الموازنة بين مطالب المواطنين والقيود القانونية أو المالية أو السياسية، وهو ما قد يحد من نطاق الإجراءات القابلة للتنفيذ(Choo et al., 2022) .

ورغم هذه التحديات، فإننا نواصل الدعوة إلى التخطيط التشاركي كونه مساراً جوهرياً لتحقيق بيئات حضرية أكثر ديمقراطية وإنصافاً وعدالة. و ندرك ضرورة معالجة هذه القيود من خلال الابتكار المستمر والمراجعة النقدية الذاتية لممارسات التخطيط. إذ ينبغي تصميم العمليات التشاركية ليس فقط من منظور الانفتاح على المداولة، بل أيضاً مع إيلاء اهتمام دقيق للهياكل التنظيمية. فهي تتطلب دعماً مؤسسياً، وآليات تغذية راجعة دورية، ومسارات شفافة لاتخاذ القرار، لضمان أن تفضي مساهمات المواطنين إلى نتائج ملموسة. وفي هذا السياق، تظل العدالة الإجرائية هشة ومشروطة؛ فالمشاركة وحدها لا تكفي ما لم تقترن بإصلاحات في مجالات الحوكمة، وإعادة التوزيع، والاعتراف بالآخر. ولتجنب تحول المشاركة إلى مجرد واجهة إجرائية، يتعين على المخططين التعامل بشكل نقدي مع علاقات القوة، وأنماط الإقصاء، والمسارات المؤسسية الراسخة التي غالباً ما تحدد الأصوات التي تُسمع وتلك التي يتم إسكاتها. وبناءً عليه، لا ينبغي للمشاركة أن تكون شاملة في شكلها فحسب، بل يجب أن تكون تحويلية في أثرها أيضاً، بحيث تقترن بالتزامات أوسع نطاقاً تجاه "العدالة المكانية"؛ وهي التزامات تتجاوز مجرد التشاور لتصل إلى إعادة تشكيل كيفية تصور المدن، وحوكمتها، وإنتاجها.

التصميم التشاركي والتصميم المشترك

برز كل من "التصميم التشاركي" و"التصميم المشترك" كمنهجيات جوهرية توسع نطاق المبادئ الديمقراطية -التي يقوم عليها التخطيط التشاركي والحوكمة متعددة المراكز- لتشمل مجال ممارسات التصميم. وتسعى هذه المقاربات إلى إعادة توزيع سلطة اتخاذ القرار في التصميم من خلال إشراك طيف واسع من الأطراف المعنية -لا يقتصر على المصممين المحترفين أو الجهات المؤسسية، بل يشمل أيضاً المستخدمين النهائيين والفئات المهمشة تاريخياً- في عملية تشكيل المساحات والخدمات والمنتجات الحضرية (Manzini, 2015; Sanders & Stappers, 2008) . تتوافق هذه الممارسات بشكل وثيق مع نموذج الحوكمة متعددة المراكز (Ostrom, 2010a) ، الذي يدعو إلى توزيع سلطة اتخاذ القرار على مراكز قوة متعددة ومتداخلة. وكما تُعلي الحوكمة متعددة المراكز من شأن التعددية المعرفية والمعرفة المحلية، فإن عمليات التصميم التشاركي والتصميم المشترك تتحدى النموذج الهرمي للتصميم الذي يهيمن عليه الخبراء؛ وذلك من خلال لامركزية عملية التأليف وإتاحة المجال للإبداع المشترك(Fischer, 2009) . فمن خلال عمليات شاملة قائمة على الحوار، والتكرار، والتعلم المتبادل، لا يعود التصميم مجرد مهمة تقنية، بل يتحول إلى فعل سياسي وعلاقاتي، يعترف بالمستخدمين العاديين كشركاء أصيلين في إنتاج المعرفة وتشكيل الواقع (Bannon & Ehn, 2012) .

علاوة على ذلك، يتسم التصميم التشاركي بطبيعته التكرارية والتكيفية، إذ يتبنى نهج "التعلم من خلال الممارسة"، وهو ما يعكس المنطق التجريبي والتأملي للتخطيط التشاركي(Innes & Booher, 2004) . ويسمح هذا النهج بوجود حلقات تغذية راجعة مستمرة، تُختبر فيها الحلول الأولية وتُقيَّم وتُطوَّر بشكل جماعي، مما يرسخ قيم الاستجابة والتكيف داخل عملية التصميم. ولا يقتصر أثر هذا الانفتاح المنهجي على تحقيق نتائج تصميمية أفضل فحسب، بل يمتد لتعزيز الملكية الاجتماعية، والقدرات المدنية، والثقة في المؤسسات(Bannon & Ehn, 2012) . وفي نهاية المطاف، لا تكتفي ممارسات التصميم التشاركي والتصميم المشترك بمحاكاة هياكل الحوكمة، بل تعمل على تجسيد القيم الديمقراطية في قوالب مكانية وإجرائية. وبهذا، فهي تسهم في المشروع الأوسع للعدالة المكانية، من خلال تفعيل مبادئ الشمول، والاعتراف بالآخر، والمشاركة في التأليف على مستوى ممارسة التصميم ذاتها.

التصميم التشاركي والتخطيط التشاركي

يُعدُّ التصميم التشاركي والتخطيط التشاركي بُعدين مترابطين ومتميزين في آنٍ واحد ضمن نهج "التخطيط العمراني التعاوني"؛ إذ يعيدان صياغة أدوار المواطنين، والمهنيين، والمؤسسات في تشكيل البيئة العمرانية. يشير **التصميم التشاركي** إلى الإنتاج التعاوني للحلول المكانية والمعمارية، حيث يشارك أصحاب المصلحة -لا سيما الفئات التي استُبعدت تاريخياً من عمليات التخطيط- كفاعلين نشطين طوال دورة حياة التصميم. وبدلاً من الاكتفاء برد الفعل تجاه مقترحات مُعدّة مسبقاً، يشارك المعنيون في تحديد المشكلات، وتطوير المفاهيم، وتقديم الملاحظات بشكلٍ دوري وتراكمي؛ مما يضمن أن تعكس المخرجاتُ المعرفةَ المحلية، والقيم الثقافية، والممارسات المكانية اليومية(Manzini & Rizzo, 2011; Sanoff, 1999) . يتحدى هذا النهج احتكار الخبراء للتشكيل المكاني، ويتبنى التصميم كممارسة اجتماعية قائمة على التفاوض، مما يتيح ظهور مساحاتٍ لا تكتفي بكونها متينة من الناحية التقنية فحسب، بل تكون ذات دلالة اجتماعية ومرتبطة بسياقها الخاص.(Till, 2013)

أما **التخطيط التشاركي** فيبني على هذا الأساس من خلال توسيع نطاق المشاركة التعاونية لتشمل الأبعاد الاستراتيجية والتشغيلية للتنمية الحضرية. وهو يتضمن مشاركة أصحاب المصلحة في صياغة الأولويات، وتخصيص الموارد، وتحديد مراحل تنفيذ المشاريع. وفي هذا السياق، لا يقتصر دور المواطنين على تقديم الاستشارة فحسب، بل يمتد ليشمل المشاركة في صياغة أجندات السياسات، والآليات التنظيمية، واستراتيجيات الاستثمار(Healey, 1997; Watson, 2006) . يعمل التخطيط التشاركي على زعزعة النهج التكنوقراطي والإداري الذي غالباً ما يهيمن على ممارسات التخطيط، موجّهاً الدفة نحو نموذجٍ يضع المداولة، والتعلم المتبادل، واتخاذ القرار الجماعي في صميم العملية التخطيطية. عندما يتم تنظيم التخطيط التشاركي (أو التخطيط المشترك) بطريقة عادلة، فإنه يمكن أن يعالج اختلالات القوى من خلال إعادة توزيع فرص التعبير والقدرة على التأثير؛ مما يتيح للفئات المهمشة ليس فقط المشاركة في تصميم التدخلات، بل أيضاً في صياغة الظروف المؤسسية التي تُبتكر وتُنفذ في إطارها هذه التدخلات (Legacy, 2017; Miraftab, 2009) .

ومن الأهمية بمكان إدراك أن التصميم المشترك والتخطيط المشترك هما ممارستان سياسيتان تنطويان على صراعات، وليسا مجرد إجراءات تقنية تهدف إلى تحقيق الشمول. فكلا الممارستين عرضة للاحتواء أو للتطبيق السطحي إذا لم تكن مدعومة بالتزامات مؤسسية راسخة تجاه الشفافية والمساءلة والمشاركة طويلة الأمد (Fischer, 2012; Frediani & Boano, 2012). ولكي تساهم هذه الممارسات في تعزيز العدالة المكانية، يجب أن تندرج ضمن أطر حوكمة تُقدّر التنوع المعرفي، وتدعم السرديات المناوئة للهيمنة، وتولي اهتماماً مستمراً للعدالة الإجرائية. وبهذا المعنى، يتجاوز التصميم المشترك والتخطيط المشترك كونهما مجرد أدوات للمشاركة؛ إذ يمثلان ركيزة أساسية لأخلاقيات تخطيطية تحويلية، تعيد تصور المدن كفضاءات تُشكَّل بشكل جماعي، وتُدار ديمقراطياً، وتتسم بالعدالة الاجتماعية.

5.2. **خاتمة:**

التصميم من أجل التنوع والعدالة

يعني التصميم من أجل التنوع والعدالة المكانية إنشاء بيئات حضرية وبنى تحتية وأنظمة تجسد الإنصاف والرفاه الجماعي. يقر هذا النهج بأن المدن يعيش فيها جمهور متنوع، تختلف تجارب أفراده باختلاف النوع الاجتماعي، والطبقة، والعرق، والقدرات، والثقافة. لذا، يبدأ التصميم من أجل العدالة بالاعتراف بهذه الاختلافات واتخاذها أساساً لتصميم شامل ومنصف. وبدلاً من عد المشاركة مرحلة اختيارية، فإن هذا النهج يعيد تعريف التصميم ذاته كممارسة ديمقراطية وأخلاقية. يجب أن يتجاوز التصميم الشامل مجرد الاستشارة ليصل إلى "الإنتاج المشترك" الحقيقي. فالتصميم والتخطيط التشاركيان -كما نوقش سابقاً- يهدفان إلى إعادة توازن القوى في عملية صنع القرار الحضري من خلال إعادة توزيع الأصوات والقدرة على التأثير. وعندما يتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسات وحمايتها من أن تتحول إلى مجرد إجراءات صورية، فإنها تُمكّن المجتمعات -لا سيما تلك التي عانت من الإقصاء تاريخياً- من صياغة مسار التحول الحضري ونتائجه على حد سواء. وهذا ينقل تركيز التخطيط من الكفاءة التقنية إلى المشاركة القائمة على العلاقات، حيث يصبح الحوار والثقة والتعلم الجماعي عناصر لا تقل أهمية عن الشكل المادي للمكان.

تُعد الجودة المكانية ركيزة أساسية في هذا النهج؛ فهي ليست مجرد مسألة جمال أو وظيفة، بل هي مسألة عدالة وكرامة. فالبيئات عالية الجودة تدعم الأنماط المتنوعة التي يعيش بها الناس في المدينة ويختبرونها؛ فهي توفر الأمان وسهولة الوصول والراحة، بينما تعزز في الوقت ذاته الشعور بالانتماء والمعنى والهوية المشتركة. إن فهماً للجودة المكانية يرتكز على مبدأ العدالة يتطلب إيلاء الاهتمام للأبعاد المادية

والرمزية على حد سواء: من الذي تمثله المدينة؟ ومن يشعر فيها بالترحيب؟ وأي قصص هي التي تترسخ في نسيجها العمراني؟ وعليه، فإن التصميم من أجل العدالة المكانية ينطوي على إعادة تصور الفضاء الحضري كمنصة للتعايش والاعتراف المتبادل. ينبغي تصور الأماكن العامة، والبنية التحتية، والمرافق اليومية بطريقة تهدف إلى تفكيك الحواجز التي تؤدي إلى التهميش، مما يتيح التفاعل بين مختلف الفئات ويضمن "الحق في المدينة" للجميع.

يتطلب ذلك أطرًا إدارية ترسخ مبادئ المشاركة، والمساءلة، والحساسية الثقافية، بحيث لا يقتصر التصميم على الجوانب الجمالية السطحية فحسب، بل يتحول إلى وسيلة لتحقيق الشمول والتمكين.

وأخيرًا، يتطلب التصميم القائم على التنوع والعدالة من المصممين والمخططين والمؤسسات أن يعملوا كميسّرين للعمل الجماعي الفاعل. إذ ينبغي عليهم الربط بين التخصصات المختلفة، والجمع بين المهارات التقنية والتعاطف الاجتماعي، مع إدراك التصميم بوصفه فعلًا من أفعال الرعاية والاهتمام. فمن خلال ترسيخ الممارسات المكانية على أسس الإنصاف، والاعتراف المتبادل، والتضامن، يمكن للبيئات الحضرية أن تعزز بالفعل ازدهار المجتمعات المتنوعة، وتدعم الحياة الديمقراطية في المدينة.

الممارسة والتعليم في هولندا

يستند هذا النهج إلى تاريخ وممارسات التخطيط في هولندا. ففي هولندا، يرتكز التخطيط الاستراتيجي التشاركي الديمقراطي على ثقافة تخطيطية تُعلي من قيمة بناء التوافق والتعاون القائم على التفاوض. وقد دمجت مؤسسات التخطيط الهولندية -تاريخياً- آلياتٍ تشاركية، حيث أشركت المواطنين والشركات وجماعات المصالح في عمليات صنع القرار، مع تأطير هذه المشاركة ضمن أطر قانونية وخطط مكانية (Faludi & Valk, 2010; Hommes et al., 2009; JCHS, 2023; OECD, 2017; Tisma & Meijer, 2018; Uittenbroek et al., 2019) . ومع ذلك، فإن هذا النموذج التعاوني المثالي يتأثر بديناميكيات القوة، والقيود الإجرائية، ومسارات التطور المؤسسي؛ مما يعني أن الطموحات التشاركية قد لا تتحقق بالكامل على أرض الواقع (Buuren & Edelenbos, 2004; Hajer & Zonneveld, 2000; Hettinga, 2018) .

وفي جامعة "تي يو دلفت(TU Delft) "، يحظى هذا النهج باهتمام واسع في مجالي التدريس والبحث، لا سيما فيما يتعلق بإدارة التحولات نحو الاستدامة. وتركز الجامعة على توعية الطلاب بأهمية دمج الجوانب التقنية والاجتماعية والسياساتية في التخطيط. وغالباً ما تتضمن المقررات الدراسية والمشاريع سيناريوهات واقعية، يتفاعل فيها الطلاب مع المجتمعات وأصحاب المصلحة لتصميم وتخطيط التدخلات الحضرية بشكل مشترك. ويُدعم هذا التوجه التعليمي بمبادرات بحثية تستكشف أساليب وأدوات تشاركية مبتكرة من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

كما تؤكد جامعة "تي يو دلفت" على دور التقنيات والمنهجيات الحديثة في تعزيز العمليات التشاركية؛ إذ يتم دمج أدوات مثل نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، والواقع الافتراضي(VR) ، ومنصات رقمية متنوعة ضمن عملية التخطيط، وذلك لتيسير مشاركة أكثر فاعلية وشمولاً. بشكل عام، يجسد التخطيط الاستراتيجي التشاركي الديمقراطي -كما يُمارس في هولندا ويُدرَّس في جامعة دلفت للتكنولوجيا -(TU Delft) نهجاً شاملاً يدمج الخبرة التقنية بالمشاركة المجتمعية العميقة؛ بهدف خلق بيئات حضرية تعكس احتياجات جميع سكانها وتستجيب لها. وقد أدى هذا النهج إلى ظهور نموذج تخطيطي تبنته مبادرة "UP2030" كدورة تخطيط عامة، يمكن ربط إجراءات وأدوات مختلفة بها.